

أثر الافصاح المحاسبي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم وانعكاسه على القيمة السوقية

(دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة العراقية)

م.م. قاسم محمد دهش

Qassimdm82@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة

The impact of accounting disclosure on the risks of the collapse of stock prices and its reflection on the market value (Applied study in a sample of Iraqi joint stock companies)

QASIM MOHAMMED DAHASH

تاریخ استلام البحث 22 / 7 / 2021 تاریخ قبول النشر 12 / 9 / 2021 تاریخ النشر 22 / 12 / 2021

المستخلص :

يهدف البحث الى بيان أثر الافصاح المحاسبي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم وانعكاسه على القيمة السوقية، مع توضيح مدى أهمية البيانات والمعلومات المنشورة بنماذج الافصاح في صناعة القرارات المالية لكل من الاطراف الداخلية والخارجية . وتنتمل عينة البحث بمجموعة من المحاسبين والاداريين والمدققين العاملين في الشركات المساهمة العراقية عن بيانات السنة المالية المنتهية في 31/12/2020 . وقد تم تصميم استمار استبانة وتم توزيعها على أفراد عينة البحث، كما وتم استعمال مجموعة من الامثلية الاحصائية لتحليل البيانات . وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها إن الافصاح المحاسبي يحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم وبالتالي يزيد القيمة السوقية للسهم .

الكلمات المفتاحية : الافصاح المحاسبي، أسعار الأسهم، القيمة السوقية للسهم

Abstract

The research aims to demonstrate the impact of accounting disclosure on the risks of the collapse of stock prices and its reflection on the market value, with clarification of the importance of the data and information published in the disclosure models in making financial decisions for both internal and external parties. The research sample is represented by a group of accountants, administrators and auditors working in Iraqi joint-stock companies for the financial year data ending on 31/12/2020. A questionnaire form was designed and distributed to the individuals of the research sample, and a set of statistical methods were used to analyze the data. The research reached a set of conclusions, the most important of which was that the accounting disclosure limits the risk of the collapse of stock prices and thus increases the market value of the stock .

Keywords : Accounting disclosure , stock prices , market value

المقدمة :

تغير المعلومات المحاسبية من مجتمع لأخر طبقا لمجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أن درجة الإفصاح تتوقف على الهدف من القوائم والتقارير المالية وعلى كمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها، وتتوقف صحة قياس النتائج المحاسبية وإعداد القوائم المالية والتقارير المحاسبية، وعليه فلابد من الربط بين النظرية والتطبيق، فالنظرية في المحاسبة تقدم شرحا وتقيما ل الواقع العملي، ولذلك فإن الجانب النظري في المحاسبة يجب أن

يكون له محتوى تطبيقي أي أنه لا يكفي في المحاسبة أن تكون النظرية متسقة منطقيا وإنما يجب أن يكون لها محتوى تطبيقي. وقد تضمن البحث الحالي أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منهجية البحث والدراسات السابقة، إما المبحث الثاني فقد تناول الجانب النظري للبحث، في حين تناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث، وأخيراً فقد خصص المبحث الرابع إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث .

المبحث الأول : منهجية البحث والدراسات السابقة

يتضمن هذا المبحث عرضاً لمنهجية البحث المتمثلة بمشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته الرئيسية فضلاً عن عرض لمنهج البحث، واستكمل هذا المبحث باستعراض عدداً من الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث الحالي، وكما يلي :-

أولاً : منهجية البحث:

1— مشكلة البحث:

تتعلق مشكلة البحث بكيفية التزام الشركات المساهمة بالإفصاح المحاسبي بالشكل الذي يلبي احتياجات المستخدمين لتجنب مخاطر انهيار أسعار الأسهم وبالتالي التأثير على القيمة السوقية، بما يسهل الكشف عن العمليات المشبوهة التي تهدف إلى رفع أو تخفيض أسعار الأسهم، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث عبر التساؤل الفكري الآتي : هل يساعد الإفصاح المحاسبي في الحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم وبالتالي التأثير إيجاباً على القيمة السوقية للسهم ؟ .

2— أهمية البحث:

تبغ أهمية البحث من أهمية موضوع الإفصاح المحاسبي لما له من أهمية للأطراف الخارجية التي لا تمتلك السلطة لإلزام الشركة بتقديم ما تحتاجه من البيانات الضرورية لاتخاذ نماذج قراراتهم، وما لذلك من تأثير على أسعار الأسهم والقيمة السوقية للشركة .

3— أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان أثر الإفصاح المحاسبي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم وانعكاسه على القيمة السوقية، مع توضيح مدى أهمية البيانات والمعلومات المنشورة بنماذج الإفصاح في صناعة القرارات المالية لكل من الأطراف الداخلية والخارجية .

4— فرضيات البحث:

1. يساعد الإفصاح المحاسبي في تجنب انهيار أسعار أسهم الشركات المساهمة العراقية .
2. يساعد الإفصاح المحاسبي في تحسين القيمة السوقية للشركات المساهمة العراقية .

5— مجتمع وعينة البحث:

يتشمل مجتمع البحث بالشركات المساهمة العراقية، إما عينة البحث فتتمثل بمجموعة من المحاسبين والإداريين والمدققين العاملين في الشركات المساهمة العراقية عن بيانات السنة المالية المنتهية في 2020/12/31 .

6— منهج البحث:

تم الاعتماد على منهجين أساسين وهم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فالمنهج الوصفي تم استعماله في الجانب النظري من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والرسائل والأطروحات الجامعية والمعلومات المنشورة على الانترنت . إما المنهج التحليلي فتم استعماله في الجانب التطبيقي للبحث من أجل بيان العلاقة بين متغيرات البحث .

ثانياً : الدراسات السابقة:

1. دراسة مطر (2013): جاءت هذه الدراسة بعنوان (تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية) إذ هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح الفعلي عن المعلومات المحاسبية المتوفرة في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية مقارنة بما تشرطته قواعد الإفصاح المنصوص عليها في الأصول المحاسبة الدولية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يعد أهمها إن الشركات المساهمة الأردنية تلبى 80% من متطلبات وشروط الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية . وان هذا الإفصاح يتفاوت في مداه سواء مابين القوائم المالية الأساسية أو ما بين عناصر كل قائمة منها على حدا وعليه يجب على إدارة الشركة والمدققين أن يعطوا عنایة اکبر تحقيقا للاتساق المطلوب في الإفصاح الفعلي على مستوى جميع هذه القوائم .
2. دراسة الصالحي (2015): تتبع أهمية هذه الدراسة والتي جاءت بعنوان (مشاكل القياس والإفصاح في النظام المحاسبي الموحد دراسة تطبيقية في مديرية توزيع كهرباء اربيل) كون إن النظام المحاسبي هو أول محاولة لصياغة إطار عام وموحد للوحدات الاقتصادية للحصول على بيانات مالية متجانسة لجميع الوحدات. والاهتمام بتوضيح مشاكل القياس والإفصاح التي يعاني منها النظام المحاسبي لغرض إيجاد الحلول لها بقدر الامكان لمحاولة تقليلها وصولا إلى نتائج مرضية لجميع الأطراف التي لها علاقة بالوحدة باستخدام المعالجات المحاسبية المثلثي استنادا إلى المبادئ المتعارف عليها وإظهار القوائم المالية بشكل سليم . وكان من ابرز ما توصلت إليه الباحثة من استنتاجات إن للمحاسبة مهمتان رئيسيتان هما القياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية وان مشكلة التغيرات في المستويات العامة للأسعار وتجاهل أثارها على القياس المحاسبي يعد حجر الزاوية فيما يتعرض له القياس المحاسبي من الانتقادات وان التجاهل لأثار هذه الظاهرة يؤدي إلى التضليل في قياس نتائج الأعمال .
3. دراسة الخطيب (2017): جاءت هذه الدراسة تحت عنوان(الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وتكمّن أهمية الدراسة هذه في الفائدة المتواخة من مبدأ الإفصاح في الشركات المساهمة العامة في الأردن . وقد أظهرت الدراسة عدة نتائج كان من أهمها أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبى وبشكل عام في قوائمها المالية متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي تحتاجها أصول المحاسبة الدولية . وكذلك إن هناك علاقة نوعية بين مستوى الإفصاح

ونوع الصناعة التي تتنمي إليها الشركة كونها شركة صناعية أو خدمية . وخلص الباحث كذلك إلى إن هناك تطوراً إيجابياً في الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في القوائم المالية في الأردن .

4. دراسة (Omneya & Pauline,2007) : جاءت هذه الدراسة بعنوان (The effect of disclosing accounting information on investor decisions

المحاسبية لـ 500 منشأة تداول أوراقها المالية في بورصة نيويورك على متذبذبي القرارات الاستثمارية ، وقد خرجا بنتيجة أن الإفصاح الاجتماعي له مضمون أعلامي وأنه ذات تأثير إيجابي على متذبذبي القرارات في تقييم استثماراتهم في السوق الأمريكية، لتحديد مدى استخدام البيانات المالية في القرارات المتعلقة بالانتمان المصرفية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف التجارية في ليبيا لا تستخدم أدوات وأساليب التحليل المالي عند دراسة القوائم المالية وإنما تقصر على استخدام نسب مالية محدودة لا تعطي حكماً على القوائم المالية .

5. دراسة : (Moir,2014)) : جاءت هذه الدراسة بعنوان (The role of accounting disclosure in influencing accounting profits and the value of the company

بالقياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي وعلاقته بالأرباح المالية التي تحققها الشركات الأمريكية. حيث أظهرت أن هناك علاقة إيجابية بين تحمل الشركة لمسؤولياتها الاجتماعية وبين أرباحها المالية، وتعود هذه العلاقة الإيجابية لتحسين العلاقة بين الإدارة والعاملين من ناحية والإدارة وعملاء الشركة من ناحية أخرى. كما تتحسن سمعة الشركة وتصبح مؤهلاً للاقتراب من القطاع المصرفية، وقدرة على جذب الاستثمارات، ولتحديد مدى استخدام البيانات المالية في القرارات المتعلقة بالانتمان المصرفية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف التجارية لا تستخدم أدوات وأساليب التحليل المالي عند دراسة القوائم المالية وإنما تقصر على استخدام نسب مالية محدودة لا تعطي حكماً على القوائم المالية .

6. دراسة (David & Skew,2016) : جاءت هذه الدراسة بعنوان (Accounting disclosure and its impact on decisions to grant loans in commercial banks

المحاسبي للوحدات الاقتصادية على قرارات منح القروض في المصارف التجارية، وخلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة له تأثير محدود على مدى مقدرتها على الاقتراض وذلك نظراً لتقيد مانحي القروض في المصارف بلائحة محددة، كذلك عدم وجود اختلاف حول أهمية المعلومات الاجتماعية . للتعرف على أثر معلومات الموارد البشرية - أحد مجالات المسؤولية الاجتماعية - المضافة للمعلومات المالية التقليدية على قرارات الاستثمار في الأسهم ، وقد قام الباحث بإجراء تجربة على 91 طالب من الجامعات الأمريكية. حيث طلبهم بالمقارنة في استثمار مبلغ 100 دولار في منشئتين افتراضيتين، وقد كانت النتائج جيدة حيث وجد أن معلومات الموارد البشرية كانت مؤثرة وأحدثت اختلافات جوهريّة في قرارات الاستثمار

المبحث الثاني : الجانب النظري للبحث

تناول هذا المبحث كل من مفهوم وأهمية وأنواع الإفصاح المحاسبي، وكذلك المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية، مع التطرق إلى العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي، وأخيراً تناول العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وسعر السهم وانعكاسه على القيمة السوقية .

2-1- مفهوم الإفصاح المحاسبي :-

بعد الإفصاح المحاسبي موضوعاً واسعاً بدرجة تكفي لقول بأنه يتضمن كل مجال التقارير المالية وهناك العديد من الدراسات والمؤلفات حول موضوع الإفصاح فمنهم من ينظر للإفصاح على أنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة . (David,2003:337) .

وهناك من ينظر إلى الإفصاح المحاسبي على أنه عملية إظهار المعلومات المالية الكمية والوصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملحوظات والجدوال المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة للاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة . (Mahmoud,2010:172) .

وهناك من يربط الإفصاح مع حالة عدم التأكيد لدى المستفيدين فينظر للإفصاح بأنه درجة تخفيض حالة عدم التأكيد لدى المستثمر من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمنظمة والتي تساعده المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكيد لديه عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل (Omneya,2007:78)، وبذلك يمكن النظر إلى الإفصاح وعلاقته بنظرية الاتصالات في المحاسبة من حيث أنه إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية في العالم الخارجي وان المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسبة تظهر في شكل قوائم مالية منظمة . (Omneya,2009,80)

وينظر إلى الإفصاح المحاسبي على أنه إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية التي تتناول إيضاح أو تفصيل عن المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم وخارجها وذلك بهدف لا تكون القوائم المالية مضللة (توفيق، 2009: 125) . وبذلك فإن الإفصاح المحاسبي هو عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتبؤ بقدرة المنشأة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها (جoward، 2012: 42) .

2-2- أهمية الإفصاح المحاسبي :-

ظهرت أهمية الإفصاح نتيجة إن الأطراف الخارجية غالباً لا تمتلك السلطة لإلزام الوحدة الاقتصادية بتقديم ما تحتاجه من البيانات الضرورية لاتخاذ نماذج قراراتهم، من هنا فإن الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، إذ أن الإفصاح يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرصة نمو السوق وازدهاره . (Cathy,et.al.,2011:99-100) .

والإفصاح المحاسبي يساعد في تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة و صحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية .

2-3- مفهوم وأهمية وأنواع الإفصاح المحاسبي :-

يمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي وفق مدخلين رئيسيين، إذ يمكن توضيح هذين المدخلين من خلال الآتي (Omneya,2009:80):

أولاً : مدخل الإفصاح التقليدي أو الوقائي :- يتم الإفصاح في التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن هذه هي القاعدة إلا إنها تعبر تقليدي بالنسبة للإفصاح في المحاسبة وهو يعرف بالإفصاح الوقائي والذي يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي يكون محدوداً من حيث القدرة على استخدام المعلومات المالية .

ثانياً : مدخل الإفصاح التتفقيـي :- ظهر هذا المدخل نتيجة ازدياد أهمية أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات وهي الملائمة ونتيجة لذلك كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرار (الصادق وعبد,2007:15)، ويدعـب بعضـهم إلى وضع تصنـيفـات أخرى لـلـإـفـصـاحـ، من بينـهاـ من يـصنـفـ الإـفـصـاحـ إـلـىـ ثـلـاثـةـ أنـوـاعـ هـيـ:-

1. الإفصاح الشامل:- يشير هذا الإفصاح إلى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر

محسوس على القارئ . (David,2003:338)

2. الإفصاح العادل:- يهتم هذا الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المستفيدة (Clodia &

Francesco,2011:4) .

3. الإفصاح الكافي :- ويشمل هذا الإفصاح تحديد الحد الأدنى الواجب توافره من المعلومات المحاسبية في

القواعد المالية . (Moir,2014:12)

وبعد الإفصاح الكافي أكثر استخداماً لما له من تأثير على قرارات المستثمرين ويـساهمـ فيـ العـلـانـيـةـ عنـ تحـمـلـ المـنـشـأـةـ أـعـبـاءـ الـمـسـؤـلـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ،ـ وـلـكـنـ يـفترـضـ الـحدـ الأـدـنـىـ منـ الـمـعـلـومـاتـ الـتـيـ يـجـبـ الإـفـصـاحـ عـنـ هـاـ (Clodia & Francesco,2011:4) .

2-4- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية :

على الوحدة الاقتصادية أن تفصـحـ عنـ مـجمـوعـةـ مـنـ الـبـيـانـاتـ،ـ وـيمـكـنـ توـضـيـحـ هـذـهـ الـبـيـانـاتـ منـ خـلـالـ الآـتـيـ:- (Qingyuan & Tielin,2010:3)

1. يجب أن تفصـحـ المـنـشـأـةـ عنـ السـيـاسـاتـ وـالـطـرـقـ الـمـحـاسـبـيـةـ الـتـيـ استـخـدـمـتـ فـيـ إـعـدـادـ بـيـانـاتـ الـمـالـيـةـ،ـ وـالـمـتـغـيرـاتـ الـجـارـيـةـ عـلـيـهـاـ،ـ وـإـنـ الإـفـصـاحـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ فـيـ مـنـتـنـ الـبـيـانـاتـ الـمـالـيـةـ ذـاتـهـاـ بـيـنـ الـأـفـوـاسـ أوـ فـيـ الـهـوـامـشـ أوـ بـكـشـفـ مـلـحـقـ بـالـبـيـانـاتـ .

2. يجب الإفصاح عن الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ الميزانية العامة ، وتاريخ الانتهاء من إعداد البيانات المالية، التي تتطلب تعديلاً في هذه البيانات أو لا تتطلب، بصورة مفصلة ، مع بيان أثرها القيمي على نتائج السنة الحالية والفترة أو (الفترات) اللاحقة .

3. يجب الإفصاح عن كافة البنود غير العادية، وبنود الفترات السابقة، التي تؤثر على دخل الفترة الحالية بغيرات مستقلة في البيانات المالية، مع إعطاء الإيضاحات الكافية والملائمة معها في كشف الإيضاحات في الهوامش.

4. ينبغي الإفصاح عن أية دعوى قضائية مقامة ضد المنشأة أو لصالحها ، أو أية نزاعات أو خلافات مع أطراف قانونية من شأنها أن تؤثر بدرجة مهمة على نتائج أعمال المنشأة أو وضعها المالي وكذلك عن حالات تجاوز أو إساءة استعمال أموال المنشأة التي حدثت خلال السنة والإجراءات المتتخذة بشأنها .

5. يجب الكشف عن كافة المعاملات والعلاقات والمصالح مع الجهات المقربة، ومنها (Walid,2010:26):-

1. المؤسسات والوحدات الأخرى التي تخضع للسيطرة المباشرة للمنشأة .

2. المؤسسات والوحدات الأخرى التي تخضع للسيطرة غير الكاملة .

3. الأفراد أو المؤسسات الذين لهم حصة في رأس المال المنشأة بالشكل الذي يمكنهم من التأثير بشكل ملموس على قرارتها .

4. الإداريون الرئيسيون في المنشأة ، وأفراد عائلاتهم وأقاربهم لحد الدرجة الثانية .

—2— العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:-

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح بالتقارير المالية ويمكن تقسيمها إلى عدة عوامل تتعلق ببيئة المجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها وعوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية وكما يلي:(Walid,2010:26)

1. عوامل بيئية : تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب تتعلق بالتغييرات البيئية وأثرها في المشروع لغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها .

2. عوامل تتعلق بالمعلومات: تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توفر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها .

3. عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية: وهذه العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية وكما يلي: (عبد الملك,2007:

(66)

1. حجم المشروع: يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وتوقيت مناسب إلى تكاليف مباشرة ناتجة من إعداد القوائم المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة .

2. عدد المساهمين: إن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها .

3. تسجيل الشركة في سوق الأوراق المالية : قد يكون لهذا العامل اثر مباشر في زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل بها في الأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها .

4. المدقق الخارجي: يؤثر المدقق الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها .

4. النظام السياسي: إن هذا العامل له أثره البارز على المحاسبة إذ إن طبيعة النظام المحاسبي يعد أحد انعكاسات الفكر السياسي والأهداف. وما لا شك فيه إن الاستقرار السياسي يؤثر وبشكل كبير على الحركة التجارية وبالتالي على إعداد البيانات المالية فضلاً عن نوع النظام السياسي أي ما يعنيه بنوع النظام اشتراكي أو رأسمالي. ولابد وان يختلف الأمر بين البلدان النامية والمتقدمة إذ يتطلب في البلدان النامية أن تطالب الوحدات المحاسبية بمدى تأثيرها على ميزان المدفوعات من خلال خططها المرسومة لتنمية المصادر على استثماراتها وإنشاء الأنشطة التجارية والصناعية الكبيرة في حين قد تطلب الوحدات في الدول الاشتراكية بيان الآثار الاجتماعية لمنتجاتها أو خدماتها ويرى بعض من الباحثين في مجال المحاسبة إن بعد السياسي في المحاسبة يشير إلى الجهات ذات الضغط في المحاسبة مثل مجالس المعايير وتعليمات الوزارات والهيئات المهنية (الخطيب،2017:28) .

5. الثقافة:- وما يقصد بهذا العامل الموروثات الشعبية لمجتمع ما أو إنها العرف السائد في مجتمع وهذه الأمور تؤثر على السياسة التي تتبعها الإدارة في إعداد البيانات المالية الخاصة بوحدتها الاقتصادية ففي مجتمع يسوده التحفظ فإن العديد من الإجراءات المحاسبية التي تعكس التحفظ سيتم إتباعها . ومن الأمثلة مخصصات الاحتياطيات كبيرة نوعاً مما سيؤدي بالنتيجة إلى تخفيض أرباح الوحدة الاقتصادية، وهذا يقودنا إلى تقييم الوحدة بأقل من واقعها وهذا يعكس التحفظ وسيؤدي ذلك بالنتيجة إلى التأثير في مستوى الإفصاح بشكل مباشر فلن يتم الإفصاح عن أسباب الاحتفاظ بهذه المخصصات والاحتياطيات الكبيرة؛ لأن العامل النفسي الموروث سيلعب دوراً في هذا الموضوع (الصالحي،2015: 53- 54) .

6. المناخ الاجتماعي:- ويقصد بهذا العامل المجتمع وموقفه تجاه الوحدة الاقتصادية أي مدى التأثير للمعتقدات الفكرية للأفراد بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية وبالتالي موافقهم من الوحدة الاقتصادية . وينعكس موقف مستخدمي القوائم المالية على مستوى الإفصاح في القوائم المالية زيادة أو نقصاناً . إذ إن دعم أفراد المجتمع للوحدة الاقتصادية ورغبتهم بالاستثمار فيها أو الإقبال على منتجاتها أو خدماتها، يدفعهم إلى عدم مطالبة الوحدة الاقتصادية بالتفاصيل التي تتبعها، ولكن إذا كان هناك استثمار وانخفاض مستوى الثقة بالوحدة الاقتصادية لسبب ما، فإن الأفراد سيطلبون الوحدة بإفصاح أكبر وبتفاصيل أكثر. ومن جانب آخر فإن مستخدمي القوائم المالية يطالبون بتقارير حول وضع الوحدة الاقتصادية وسياساتها المالية والسبب في ذلك هو زيادة ثقفهم بالوحدة المحاسبية بهدف اطمئنانهم على أموالهم (مطر، 2013: 27) .

2- العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وسعر السهم وانعكاسه على القيمة السوقية:-

يمكن توضيح العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وسعر السهم من خلال القدرة على تلبية احتياجات المستخدمين وبالتالي التأثير على سعر السهم، وكالآتي :- (Philip,2011,205)

أولاً : تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل والمضمون لأن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد يلبي احتياجات المستخدمين .

ثانياً : تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكتسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات، وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضاً بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين من معلومات الوحدة الاقتصادية .

وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشأة بصفة أساسية على عاتق إدارتها كما تهتم الإدارة أيضاً بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية و إدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وبالتالي المساعدة في رفع سعر السهم للشركة، وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجاً عن نطاق هذا الإطار ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساساً على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقدير الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على القيمة السوقية لهذه المنشأة . (Moir,2014:13).

ويرتبط الغرض الذي يستخدم به المعلومات المحاسبية بخاصية الملائمة باعتبار الأخيرة عنصراً أساسياً. وعليه وقبل أن يتم تحديد فيما إذا كانت المعلومة ملائمة أو غير ملائمة للمستخدم لابد من تحديد الغرض الذي يستخدم فيه من أجل التأثير على سعر السهم وبالتالي التأثير على القيمة السوقية . إذ أن المعلومة الملائمة لمستخدم في غرض ما قد لا تكون ملائمة لغرض بديل أو مستخدم بديل (الخطيب،2017: 159-161) .

وفي هذا المجال ثلقي وجهتا نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)¹ والجمعية الأمريكية للمحاسبين (A.A.A)² فقد عبر الجمعية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد تقاريرها بما يأتي : في حين قد تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح عنها تعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة أخرى (مطر،2013: 122) .

ومما تقدم فلاشك أن هناك أهمية لمسألة الأغراض التي يستخدم بها هذه المعلومات فلا يمكن أن تتماشى الاستخدامات التي يمكن أن تستخدمها الفئات المختلفة والمستثيفة من المعلومات المحاسبية من أجل التأثير بشكل إيجابي على سعر السهم وبالتالي التأثير على القيمة السوقية، بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، وكذلك الغرض الذي يستخدم به هذه المعلومات . فان الركن التالي يتمثل في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها . وتمثل المعلومات المحاسبية في ما تحويه من التقارير المالية من المعلومات وفضلاً عن المعلومات التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية (الخطيب،2017: 161) .

كما إن الإفصاح الفعال عن المعلومات المحاسبية يتطلب توقيتها ملائماً للقيام بعملية الإفصاح. ولقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية على أهمية هذا العنصر في عملية الإفصاح لأن إيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد متخذ القرار على اتخاذ قراره بالوقت المناسب إذ أن التأخير في إيصال المعلومات للمستفيد منها قد يؤثر على قراره من أجل المساعدة في رفع سعر السهم وبالتالي تعظيم القيمة السوقية (توفيق،2009: 33) .

¹ American Institute of Certified Public Accountants .

² American Accounting Association .

المبحث الثالث : الجانب العملي للبحث

يتناول هذا المبحث مجتمع وعينة البحث والاساليب الاحصائية المستعملة، وكذلك اختبار فرضيات البحث .

3-1 مجتمع وعينة البحث:-

يتمثل مجتمع بالبحث بالأفراد العاملين في الشركات المساهمة العراقية، وهم المديرون الماليون بالشركات المساهمة العراقية، والمديرون بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية، والمحاسبين بالجهاز المركزي للمحاسبات، والمحاسبون المقيدون بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية . وقد استخدم الباحث أسلوب المعاینة العشوائية الطبيعية حيث أن مجتمع البحث يتتألف من 4 فئات متمايزة ومتغيرة عن بعضها البعض .

3-2 الاساليب الاحصائية المستعملة في البحث:-

تم استعمال أسلوب التخصيص حتى يتم توزيع عينة البحث على فئات الدراسة حسب حجم الطبقة داخل المجتمع، وتم توزيع 100 استبيان بلغت الإجابات التي لم يتم الرد عليها 8 استمرارات . والجدول الآتي يعرض عينة البحث موزعة حسب الفئات الأربع وذلك نسب الاستجابة لكل طبقة على حده .

جدول (1) توزيع فئات البحث

ن	فئات الدراسة			
	عينة الدراسة الحقيقة		عينة الدراسة	
%	العدد	%	العدد	
1	17.4%	16	22%	22
2	15.2%	14	13%	13
3	32.6%	30	27%	27
4	34.8%	32	38%	38
	100%	92	100%	100

المصدر: إعداد الباحث .

وتم وصف البيانات إحصائيا من خلال التوزيع التكراري والنسبة وبعض المقاييس الوصفية كالوسط الحسابي ومعامل الاختلاف للترتيب وقياس مقدار الاعتمادية من خلال مقياس الفا كرونباخ . بالإضافة الى استعمال توزيع (کای²) أوكروسکال وايلز واختبارات الفروض لنقرير وجود أو عدم وجود أي ميل نحو اتجاه معين في البيانات مما يجعلها أكثر دقة . ويقوم هذا الاختبار على عدة افتراضات أهمها مستوى القياس أسمى، المعاینة عشوائية بسيطة والمفردات مستقلة عن بعضها البعض، ولا توجد قيود على حجم التكرارات المشاهدة إلا أن هذا الاختبار يشترط أن لا تقل عدد التكرارات المتوقعة في كل خلية وفقا للآراء الغالبة في هذا الصدد، ويمكن توضيح التوزيع التكراري لعينة الدراسة الفعلية موزعة على الخصائص الديموغرافية من خلال الجدول الآتي :-

جدول (2) التوزيع التكراري لعينة البحث الفعلية موزعة على الخصائص الديموغرافية

المحاسبون في ديوان الرفادة المالية		المحاسبون بالجهاز المركزي للمحاسبات		المديرون بهيئة الاستثمار		مدراء القطاع المالي		خصائص العينة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
15.6%	5	26.7%	8	14.3%	2	25.0%	4	شهادات مهنية :
6.30%	2	6.60%	2	14.3%	2	12.5%	2	CPA
78.1%	25	66.7%	20	71.4%	10	62.5%	10	IFRS
								عضوية جمعية المحاسبين العراقيين
								مدة الخبرة :
18.8%	6	23.3%	7	28.6%	4	12.5%	2	أقل من 10 سنوات
18.8%	6	43.3%	13	28.6%	4	50.5%	8	من 10 الى 20 سنة
62.4%	20	33.4%	10	42.8%	6	37.5%	6	20 سنة فأكثر
								المستوى التعليمي :
50.0%	16	33.4%	10	21.4%	3	25.0	4	دبلوم دراسات عليا
28.1%	9	60.0%	18	64.3%	9	%	9	ماجستير
21.9%	7	6.60%	2	14.3%	2	56.3	3	دكتوراه
						%		18.7 %

المصدر: إعداد الباحث .

3- اختبار فرضيات البحث:-

سيتم اختبار فرضيات البحث من خلال طرح خمسة أسئلة تحاول بيان تأثير الافصاح المحاسبي على أسعار الأسهم وانعكاسه على القيمة السوقية للشركة، وكالآتي :-

3-1- السؤال الأول:-

يتناول هذا السؤال الاسباب التي تحول دون الالتزام بنشرقوائم المالية، وجاءت إجابات فئات الدراسة لها بنسبة 16%， إلا ان الباحث رأى من الضروري التعرف على الاسباب التي تحول دون نشر تلك النماذج وجاءت الاجابة عليها وفق ما يوضحه الجدول الآتي :-

جدول (3) الأهمية النسبية للأسباب التي تحول دون الالتزام بنشر قوائم الافصاح المحاسبي

الترتيب	المعنوية	Chi-Square	Std. Deviation	Mean	N	الاسباب
الاول	.000	48.874	.344	.16	92	الايضاحات المتممة المنشورة كافية لمستخدمي المعلومات
الثالث	.000	118.312	.618	.26	92	اضاعة الوقت في إعدادها
الرابع	.000	183.255	.645	.24	92	عدم الجدوى الاقتصادية لمتخذ القرار الاستثماري
الثاني	.000	115.673	.432	.18	92	الشركات المسجلة بالبورصة معظمها عائلية

المصدر: إعداد الباحث .

يتضح من الجدول أعلاه، إن الأسباب التي تحول دون الالتزام بنشر قوائم الافصاح المحاسبي تتمثل بأن الإيضاحات المتممة المنشورة كافية لمستخدمي المعلومات، وكذلك اضاعة الوقت في إعدادها، فضلاً عن عدم الجدوى الاقتصادية لمتخذ القرار الاستثماري، وأخيراً فإن الشركات المسجلة بالبورصة معظمها عائلية .

٣-٢- السؤال الثاني :-

يتناول هذا السؤال الأسباب التي دعت الهيئة لنشر تلك القوائم لتجنب انخفاض سعر السهم، وكما موضح بالجدول الآتي :-

جدول (4) الأهمية النسبية للأسباب التي دعت الهيئة لنشر قوائم الافصاح المحاسبي

الترتيب	المعنوية	Chi-Square	Std. Deviation	Mean	N	الأسباب
الرابع	.000	108.745	.588	1.08	92	تزيد من درجة ووضوح تطبيق السياسات المحاسبية
الثاني	.000	72.907	.872	1.62	92	تكشف عن مصداقية تعاملات الشركة
الاول	.000	27.339	1.324	1.89	92	تشير إلى الالتزام بمتطلبات القياس والافصاح المحاسبي
الثالث	.000	91.266	2.771	1.95	92	تكشف عن تنبؤات الادارة للمستقبل

المصدر: إعداد الباحث .

يتضح من الجدول أعلاه، أنه توجد مجموعة من الأسباب دعت الهيئة لنشر تلك القوائم ، تم ترتيبها وفق كاي² فكان السبب الاول من وجهة نظر فئات الدراسة جميعاً : أنها تشير إلى الالتزام بمتطلبات العرض والقياس والافصاح المحاسبي وتمثل السبب الرابع بأنها تزيد من درجة ووضوح تطبيق السياسات المحاسبية .

٣-٣- السؤال الثالث :-

يتناول هذا السؤال الأسباب التي تحول دون الالتزام بنشر قائمة فحص مراقب الحسابات على القوائم المالية، وجاءت إجابات فئات الدراسة لها بنسبة 12% إلا ان الباحث رأى التعرف على الأسباب التي تحول دون نشر تلك القائمة وجاءت الإجابة عليها وفق ما يوضحه الجدول الآتي :-

جدول (5) الأهمية النسبية لأسباب عدم الالتزام بنشر قائمة فحص مراقب الحسابات

الترتيب	المعنوية	Chi-Square	Std. Deviation	Mean	N	الأسباب
الاول	.000	137.216	.486	.14	92	درجة كفاءة السوق لا تتأثر بتقرير مراقب الحسابات
الثاني	.000	211.336	.678	.20	92	معظم تقارير مراقيبي الحسابات غير متحفظة
الثالث	.000	214.045	.692	.19	92	عدم الاشارة الى أسباب الاختلاف بطرق التسعيير وقياس التكلفة
الرابع	.000	214.304	.544	.17	92	خلو معظم تقارير التدقيق من التعليق على تقارير الادارة

المصدر: إعداد الباحث .

يتضح من الجدول أعلاه، أنه توجد مجموعة من الاسباب بموجبها يرفض فئات البحث نشر تلك القائمة، تم ترتيبتها وفق كاي² فكان السبب الاول من وجهة نظرهم جميعاً : ان درجة كفاءة السوق لا تتأثر بتقرير مراقب الحسابات بقدر تأثيرها باسم المراسل الاجنبي لمكتب التدقيق القائم، وتمثل السبب الرابع في : خلو معظم تقارير المراجعة من التعليق على تقارير الادارة .

3-2-4- السؤال الرابع :-

يتناول هذا السؤال الاسباب التي دعت الهيئة إلى ضرورة نشر قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم، وجاءت إجابات فئات الدراسة لها بنسبة 74% ومن اجل التعرف على الاسباب التي يوافق بموجبها فئات الدراسة على نشر تلك القائمة وكانت الاجابات عليها وفق ما يوضحه الجدول الآتي :-

جدول (6) الأهمية النسبية لنشر قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية

الترتيب	المعنوية	Chi-Square	Std. Deviation	Mean	N	الاسباب
الثاني	.000	45.249	1.655	1.66	92	تشير إلى مدى الالتزام بالإفصاح عن القوائمين ومدى التزام الشركة بها
الاول	.000	22.002	.773	1.02	92	توضح التزام المدقق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وطرق التقدير والتقييم المطبقة
الرابع	.000	129.562	1.891	3.58	92	تدل على التزام المدقق بالتعليق على جميع تقارير مجلس الادارة
الثالث	.000	67.998	1.114	1.16	92	تأفت نظر القارئ إلى أداء الاسباب حول تقرير المراقب المتحفظ

المصدر: إعداد الباحث .

يتضح من الجدول أعلاه، أنه توجد مجموعة من الاسباب دعت الهيئة لنشر تلك القائمة، تم ترتيبها وفق كاي² فكان السبب الاول من وجهة نظر فئات الدراسة جميعاً : أنها توضح التزام مراقب الحسابات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وطرق التقدير والتقييم المطبقة ومدى اختلاف الرأي بشأنها وكيفية قياس التكلفة والاعتراف بالإيراد وتمثل السبب الرابع في أنها : تدل على التزام مراقب الحسابات بالتعليق على جميع تقارير مجلس الادارة .

3-2-5- السؤال الخامس :-

إن هذا السؤال يتناول الاسباب التي تحول دون التزام الشركات بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، وجاءت إجابات فئات الدراسة لها بنسبة 11% إلا ان الباحث رأى التعرف على الاسباب التي تحول دون ذلك وكالآتي :-

جدول (7) الأهمية النسبية للأسباب التي تحول دون التزام الشركات بقواعد الشفافية عند نشر القوائم المالية

الترتيب	المعنوية	Chi-Square	Std. Deviation	Mean	N	الأسباب
الاول	.000	127.085	.347	.14	92	لان معظم الشركات لديها ممارسات محاسبية تؤدي لنشر بيانات مضللة للمستثمرين
الرابع	.000	202.347	.408	.15	92	عدم التزام الشركات بقواعد الحوكمة ولجان المراجعة يجعلها بعيدة كل البعد عن قواعد الشفافية والنزاهة الدولية
الثالث	.000	201.128	.523	.17	92	تخشى الشركات من التوسع في الشفافية وعرض مزيد من المعلومات يؤثر سلبيا على قيمة السهم بالسوق
الثاني	.000	128.337	.494	.17	92	الفساد في المجتمع يحول دون نشر البيانات والمعلومات المحاسبية بنوع من الشفافية حفاظا على حقوق الملاك

المصدر: إعداد الباحث .

يتضح من الجدول أعلاه، أنه توجد مجموعة من الأسباب بموجبها يرفض فئات البحث الالتزام بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند نشر القوائم المالية ، تم ترتيبها وفق كاي² فكان السبب الاول من وجهة نظرهم جميعا : لان معظم الشركات لديها ممارسات محاسبية تؤدي لنشر بيانات مضللة للمستثمرين مثل الافصاح عن ارباح طارئة وهي تعد من الانشطة غير العادلة أو صافي ربح مرتفع وهو قبل خصم الفوائد والضرائب وتمثل السبب الرابع في أن : عدم التزام الشركات بقواعد الحوكمة ولجان المراجعة يجعلها بعيدة كل البعد عن قواعد الشفافية والنزاهة الدولية .

ويتضح مما تقدم إن الافصاح المحاسبي يمكن أن يحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم وبالتالي يزيد القيمة السوقية للشركة، وذلك للأسباب الآتية :—

1. التزام الشركات بقواعد الحوكمة ولجان التدقيق يجعلها قريبة كل القرب من قواعد الشفافية والنزاهة الدولية والافصاح الكافي للمعلومات المحاسبية .
2. التوسيع في الشفافية وعرض مزيد من المعلومات بالشكل الذي يحسن قيمة السهم بالسوق وبالتالي المساعدة في زيادة قيمة الشركة من وجهة نظر الزبائن والمساهمين .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

٤-١- الاستنتاجات :-

١. الإفصاح المحاسبي هو تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بعرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات .
٢. هناك العديد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح بالتقارير المالية وهي عوامل بيئية وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية وعوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية .
٣. يعد الإفصاح الكافي أكثر استخداماً لما له من تأثير على قرارات المستثمرين ويساهم في العلانية عن تحمل الوحدة الاقتصادية أعباء المسؤولية الاجتماعية .
٤. تقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية الادارة التي تهتم بالمعلومات الملائمة للخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وبالتالي المساعدة في رفع سعر السهم للشركة .
٥. البيانات المالية المنشورة تعتمد أساساً على المعلومات التي تستخدمها الإداره والتي تؤثر بشكل ايجابي على القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية .

٤-٢- التوصيات :-

١. ضرورة التزام الشركات بنشر نماذج الإفصاح المحاسبي لما لها من أهمية خاصة على ارتفاع مستوى الشفافية ومن ثم زيادة كفاءة السوق .
٢. ضرورة التزام شركات الاموال العالمية في العراق بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند نشر القوائم المالية .
٣. الاهتمام بتدريب المديرين على معايير المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني والممارسات المحاسبية الخاطئة للتعرف على مظاهر التلاعب في القوائم المالية .
٤. تفعيل برامج التدريب المهني المستمر لرفع شأن مهنة المحاسبة والتدقيق والعمل على توفير المعلومات الملائمة التي يحتاجها المستخدمين .
٥. الاهتمام بالإفصاح الكافي للبيانات المحاسبية لما له من تأثير على قرارات المستثمرين بالشكل الذي يساعد في زيادة القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية .

المصادر

أولاً : المصادر العربية :-

1. توفيق، محمد شريف، قياس متطلبات العرض والإفصاح وتقدير مدى توافرها في الشركات المساهمة وفي معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية، مجلة الادارة العامة، العدد 61، 2009 .
2. جواد، صلاح مهدي، أهمية الإفصاح عن التبيّنات بأرباح الشركات وبعائد السهم في التقارير المالية الخارجية، مجلة كلية التراث الجامعية، العدد 2، 2012 .
3. الخطيب، خالد ،الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، مجلة جامعة دمشق، العدد 2، 2017 .
4. الصادق، زكريا محمد وعبيد، ابراهيم السيد "قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية" ، المؤتمر السنوي الرابع لكلية التجارة، جامعة القاهرة، 2007 .
5. الصالحي، فيان سعيد، مشاكل القياس والإفصاح في النظام المحاسبي الموحد- دراسة تطبيقية في مديرية توزيع كهرباء اربيل، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة صلاح الدين، 2015 .
6. عبد الملك، أحمد رجب "قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية" المجلة العلمية للبحوث، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد 12، 2007 .
7. مطر أحمد محمد ، تقدير مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنتشرة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية ،مجلة دراسات،المجلد 20 ،العدد 2، الجامعة الأردنية، 2013 .

ثانياً : المصادر الأجنبية :-

1. Cathy Beaudoin, Nandini Chandar, Edward M. Werner: "Good disclosure doesn't cure bad accounting Or does it? ", Advances in Accounting, Volume 27, Issue 1, June 2011, Pages 99-110.
2. Clodia Vurro, Francesco Perrini: "Making the most of corporate social responsibility reporting: disclosure structure and its impact on performance" Corporate Governance Volume: 11 Issue: 4/ 2011.
3. David Hershiser & Skew Hong Toed "Accounting disclosure and its impact on decisions to grant loans in commercial banks "، Journal of Accounting and Economics, Volume 36, Issues 1-3, December 2016, Pages 337-386.
4. Mahmoud Al-Akra, Ian A. Eddie, Muhammad Jahangir Ali: "The influence of the introduction of accounting disclosure" The British Accounting Review, Volume 42, 2010, Pages 170-186 .
5. Moir, Jane H. "The role of accounting disclosure in influencing accounting profits and the value of the company" Post [Hong Kong] 23 Feb 2014.

6. Omneya H. "The value relevance of accounting disclosure in company", International Journal of Accounting, Volume 20, 2009, Pages 75-104.
7. Omneya H. Abdel Salam & Pauline Weitzman: "The effect of disclosing accounting information on investor decisions", Advances in International Accounting, Volume 20, 2007, Pages 75-104.
8. Philip G. Berger: "Challenges and opportunities in disclosure research—A discussion ", Journal of Accounting and Economics, Volume 51, Issues 1-2, February 2011, Pages 204-218.
9. Qingyuan Li, Tideline Wang: "Financial reporting quality and corporate investment efficiency: Chinese experience", Naskapi Business Review International Volume: 1 Issue: 2/ 2010.
10. Walid Abdullah: "Testing the evolving efficiency of Arab stock markets Original Research Article", International Review of Financial Analysis, Volume 19, Issue 1, January 2010, Pages 25-34.

(1) ملحق

نموذج قائمة الاستقصاء

الأخ المستجيب المحترم ...

يتناول هذا البحث دراسة أثر الافصاح المحاسبي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم وانعكاسه على القيمة السوقية . من فضلك قم بملء استمار الاستقصاء الموجودة بالخطاب ثم اعيد لنا الاستثمارة المملوأة . ويؤكد الباحث ان هناك حاجة ماسة لمشاركةكم وتعاونكم في ملء هذه الاستمارة حتى تتضح لنا الصورة بشكل أفضل عن موضوع هذا البحث ، وللحافظة على سرية إجابتكم فلن يتم الاعلان عن الاجابات الفردية وانما ستنشر فقط النتائج مجتمعة . وشكراً جزيلاً على تعاونكم الصادق .

مقدمة : (ضع علامة - X - على الاختيار المناسب)

1- ما هي طبيعة عملكم :
أ- مدير مالي بشركة مساهمة .

ب- مدير بهيئة الاستثمار أو بالهيئة العامة للرقابة المالية .

ج- مراجع بالجهاز المركزي للمحاسبات .

د- مستشار مالي مسجل بالهيئة العامة للرقابة المالية .

2- ما هي مدة خبرتكم بالشئون المحاسبية والمالية؟

أ- أقل من 10 سنوات .

ب- من 10 الى 20 سنة .

ج- 20 سنة فأكثر .

3- ما هي آخر درجة علمية حصلتكم عليها ؟

أ- بكالوريوس .

ب- دبلوم دراسات عليا .

ج- ماجستير .

د- دكتوراه .

4- ما هي الشهادات المحاسبية المهنية التي حصلتكم عليها ؟

أ- CPA .

ب- IFRA .

ج- عضوية جمعية المحاسبين والمدققين العراقية .

5- إذا كنت مدققاً تعمل في شركة، ما هو الشكل القانوني للمنشأة التي تعمل في العراق؟

أ- شركة مساهمة .

ب- شركة ذات مسؤولية محدودة .

ج- فرع أجنبي .

د- أنواع أخرى .

قائمة الاستقصاء

التفاصيل

السؤال الأول : إذا كانت إجابتك بالرفض فووضح من وجہ نظرك الاسباب التي تحول دون الالتزام بنشر تلك النماذج ؟

الاسباب	أرفض بشدة	أرفض	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	أرفض بشدة
1- الإيضاحات المتممة المنشورة كافية لمستخدمي القوائم المالية						
2- اضاعة الوقت في إعدادها						
3- عدم الجدوى الاقتصادية لمتخذ القرار الاستثماري						
4- الشركات المسجلة بالبورصة معظمها عائلية						
5- أسباب أخرى						

السؤال الثاني : إذا كانت إجابتك على السؤال الاول بالإيجاب فووضح من وجہ نظرك الاسباب التي دعت الهيئة لنشر تلك النماذج ؟

الاسباب	أرفض بشدة	أرفض	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	أرفض بشدة
1- تزيد من درجة ووضوح تطبيق السياسات المحاسبية						
2- تكشف عن مصداقية تعاملات الشركة						
3- تشير إلى الالتزام بمتطلبات العرض والقياس والافصاح المحاسبي						
4- تكشف عن تنبؤات الادارة للمستقبل						
5- أسباب أخرى						

السؤال الثالث : إذا كانت إجابتك بالرفض على السؤال السابق فووضح الاسباب التي يجعلك غير موافق على إعدادها ؟

الاسباب	أرفض بشدة	أرفض	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	أرفض بشدة
1- درجة كفاءة السوق لا تتأثر بتقرير مراقب الحسابات بقدر تأثيرها باسم المراسل الأجنبي لمكتب المراجعة القائم بالمراجعة ودرجة تصنيفه بالسوق المهني						
2- معظم تقارير مراقبى الحسابات غير متحفظة						
3- عدم الاشارة من بعض مراقبى الحسابات الى الاسباب التي دعت الشركات لاختلاف طرق التسعير وقياس التكلفة وطرق التقييم لمخزون آخر المدة						
4- خلو معظم تقارير المراجعة من التعليق على تقارير الادارة بمتطلبات قانون الشركات						
5- أسباب أخرى						

السؤال الرابع : إذا كانت إجابتك بالإيجاب على السؤال الرابع فووضح الاسباب التي يجعلك موافق على إعدادها ؟

الاسباب	أرفض بشدة	أرفض	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	أرفض بشدة
1- تشير إلى مدى التزام مراقب الحسابات بالإفصاح عن القوانين واللوائح والنظم المطبقة بالدولة ومدى التزام الشركة بها						
2- توضح التزام مراقب الحسابات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وطرق التقدير والتقييم المطبقة ومدى اختلاف الرأي بشأنها وكيفية قياس التكلفة والاعتراف بالإيراد						
3- تدل على التزام مراقب المحاسبات بالتعليق على جميع تقارير مجلس الادارة						
4- تلفت نظر القارئ إلى أبداء الاسباب حول تقرير المراقب المتحفظ						
5- أسباب أخرى						

السؤال الخامس : إذا كانت إجابتك بالرفض على السؤال السابق فووضح الاسباب التي يجعلك غير موافق على التزام الشركات بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند الافصاح المحاسبي للمعلومات المالية وغير المالية؟

الاسباب	أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	أرفض	أرفض بشدة
1- لان معظم الشركات لديها ممارسات محاسبية تؤدى لنشر بيانات مضللة للمستثمرين مثل الافصاح عن ارباح طارئة وهى تعد من (الانشطة غير العادية) أو صافي ربح مرتفع وهو قبل خصم الفوائد والضرائب					
2- عدم التزام الشركات بقواعد الحوكمة ولجان المراجعة يجعلها بعيدة كل البعد عن قواعد الشفافية والتزاهة الدولية					
3- تخشى الشركات من التوسع في الشفافية وعرض مزيد من المعلومات يؤثر سلبيا على قيمة السهم بالسوق					
4- الفساد في المجتمع يحول دون نشر البيانات والمعلومات المحاسبية بنوع من الشفافية حفاظا على حقوق المالك					
5- أسباب أخرى					